

بسعيها لمغالطة المستهلك وتضليله بغية الانتقال نحو شبكتها وحمله على الاشتراك في عروض الأنترنات التابعة لها معتبرة أن هذا الأسلوب سيمكن خصيمتها من رصد أرباح بطرق غير شرعية ويؤدي إلى الإضرار بمصالح بقية المشغلين وانتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن حسب رقيمه عدد 43021 بتاريخ 24 سبتمبر 2024 تضمن معاينة:

● إعلان منشورين بالصفحة الرسمية لشركة "أورنج تونس" على شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك:
الإعلان الأول تضمن:

1- عندك القبول

طائرة اللايكات على أسرع réseau

عندك Orange

2- عندك الحركة

أقوى réseau وين ما تكون

عندك Orange

● النص المضمن باللافتة الإشهارية المثبتة بمدخل ضفاف البحيرة 01 وتحديدًا قبالة ثكنة الحرس الوطني بالعوينة والمتمثل في:

عندك القبول

طائرة اللايكات على أسرع réseau

عندك Orange

● النص المضمن باللافتة الإشهارية المثبتة بمدخل المنطقة الصناعية الشرقية 1 والمركز العمراني الشمالي بالطريق المؤدية إلى تونس العاصمة والمتمثل في:

عندك الحركة

أقوى réseau وين ما تكون

عندك Orange

مرفقا بنسختين من الإشهار الواقع معاينته والمضمن بلافتتين إشهاريتين مركزيتين بالطريق العمومي.

رد المدعى عليها

حيث تمسكت شركة "أورنج تونس" في إطار ردها على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ غرة نوفمبر 2024 بأن فحوى اللافتات الإشهارية يتضمن تثمينا لخدماتها إزاء مشتركها لا غير وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصلين 63 و73 منها.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 والمتعلق بحماية المستهلك.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار تعريفات وشروط بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 24 أكتوبر 2024، والمتضمن طلبها إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 29 أكتوبر 2024 والتي وجّه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أورنج تونس" على مطلب التدابير الوقتية الوارد على الهيئة بتاريخ غرة نوفمبر 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

وحيث يهدف المطلب الراهن إلى إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وحيث ثبت من خلال محضر المعاينة المحرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 24 سبتمبر 2024 أن شركة "أورنج تونس" قامت بحملة إخبارية على صفحتها الرسمية بشبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك وبالمملك العمومي للطرفقات تعلن فيها بأنها تمتلك أقوى وأسرع réseau.

وحيث أن مراقبة جودة خدمات الاتصالات المسداة من قبل المشغلين وتقييم أداء الشبكات الاتصالية يعتبر من الاختصاصات الحصرية المسندة للهيئة الوطنية للاتصالات طبقا للتشريع الجاري به العمل في ميدان الاتصالات.

وحيث أن من أهم المبادئ التي يخضع لها الإشهار في مادة الاتصالات طبقا لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 10 المؤرخ في 12 أبريل 2017 هي وجوب الالتزام بمقتضيات الوضوح والشفافية والامتناع عن انتهاج الأساليب غير المشروعة التي من شأنها التأثير على اختيارات المستهلك وتضليله.

وحيث ولئن استقر فقه قضاء الهيئة الوطنية للاتصالات على التصريح بعدم اختصاصها بالنظر في مادة الإشهار المقارن إلا أن هذا التوجه لا يحول دون تعهدا بالاختصاص بالنظر في مسألة الإشهار طالما تم توظيف معطيات تتعلق بتقييم جودة خدمات الاتصالات من حيث قوة التدفق والسرعة والتي تعتبر من صميم مشمولاتها تطبيقا لمقتضيات الفصل 63 من مجلة الاتصالات.

وحيث أن منح شركة "أورنج تونس" لنفسها الحق في تقييم جودة تغطية شبكتها بأنها الأسرع والأقوى عبر الحملة الإخبارية المتظلم منها يعد تصرفا غير مشروع وتدخل غير مبرر في صلاحيات الهيئة الوطنية للاتصالات ومن شأنه التأثير على المستهلك والمساس بحقه في حرية اختيار مزود خدمات الاتصالات حسب مجال التغطية لكل خدمة الذي كرسه الفصل 3 من مجلة الاتصالات.

وحيث أنه لا جدال في أن هذه الممارسة تمكن المدعى عليها من امتياز تنافسي يخول لها إغراء الحرفاء واستقطابهم دون وجه حق الأمر الذي قد يتسبب للعارضة في نتائج يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنها من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل تلك الممارسة.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب شركة "أوريدو تونس" الرامي إلى إيقاف الممارسة موضوع التظلم كان مبررا وحريرا بالقبول.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام المدعى عليها بالسحب الفوري لجميع المعلقات الإشهارية موضوع محضر المعاينة سند مطلب التدابير الوقائية الحالي والمتعلقة بتصنيف جودة خدمة الاتصالات الخاصة بالتغطية الشبكية التابعة لها على أنها الأقوى والأسرع إلى حين البت في الأصل.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

